رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

العدد (2055) السنة الثامنة - الاحد (27) شباط 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليـــوم في المدى

طالباني: العراق أكمل استعداده لتضييف القمة العربية

□ بغداد / المدى

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني في مقر إقامته بقصر بيان الأميري في الكويت أمس السبت، رئيس الجمهورية التركية عبد الله غول والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء التباحث حول العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل توسيعها بما يعزز اطر التعاون والتنسيق المشترك في القضايا التي تهم شعبي البلدين وتصب في صالح السلام ومسيرة التآخي والتنمية بين شعوب المنطقة بشكل عام.

وأشار الرئيس طالباني إلى أهمية العمل المشترك لتطوير العلاقات الإستراتيجية بين جمهورية العراق والجمهورية التركية، مؤكداً رغبة القادة السياسيين في العراق للمضي قدماً في تدعيم مسار علاقات الصداقة المتينة مع تركيا.

واستعرض طالباني الأوضاع العامة في البلاد وآخر المستجدات على الساحة السياسية والأمنية، مشيراً إلى أن العراق قد أكمل استعداداته لتضييف القمة العربية المقبلة والمقرر عقدها في العاصمة بغداد.

من جانبه أشار الرئيس التركي عبد الله غول إلى أن العراق وتركيا بلدان كبيران ومهمان في المنطقة، مشدداً ضرورة تطوير العمل المشترك بين الجانبين في الكثير من الميادين المشتركة.

على خلفية استخدام العنف واعتقال صحفيين

المدى تطالب مجلس النواب باستجواب رئيس الوزراء وقيادة عمليات بغداد

□ بغداد / المدى

بمنتهى الدهشة والغرابة والغضب والاستياء تلقى الصحفيون والمثقفون في العراق نبأ اعتقال عدد من الصحفيين والاعتداء عليهم بقسوة ووحشية من قبل القوات الأمنية التي كان من المفروض عليها تأمين حماية المتظاهرين لا مطاردتهم في الشوارع والأزقة والاعتداء عليهم في أماكن عامة. الزملاء الذين تم الاعتداء عليهم بأساليب وحشية لا تقل عن أساليب زبانية صدام المقبور كشفوا للمدى الطريقة التعسفية و المهينة التي تم التعامل بها معهم من قوات محسوبة على مكتب رئيس الوزراء.

فضيحة من طراز خاص للقوات الأمنية التي قيل إنها نزلت الشارع لحماية المتظاهرين والسهر على راحتهم بينما الواقع كشف أن هذه القوات التي تتهاون في مواقف كثيرة مع قوى الإرهاب وأعداء العملية السياسية كانت يوم الجمعة بمنتهى اليقظة حيث تابعت المحتجين حتى إلى المقاهي والمطاعم التي دخلوها لتناول الغداء، بل أن هذه القوات أقامت حاجزاً امنياً منعت من خلاله وصول الأطعمة والمياه للمتظاهرين في خطوة تعد انتهاكا للدستور العراقي ولاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، ولم تكتف القوات بذلك بل ذهبت ابعد من ذلك حين أصرت على استفزاز المتظاهرين من خلال قوات مكافحة الشغب، و من خلال المروحيات التي حلقت بارتفاعات منخفضة لإرعاب المتظاهرين ومن الاستفزازات التي حاول قائد عمليات الرصافة أن يوجهها للمتظاهرين إلا أن حادثة اعتقال الصحفيين كانت النقطة الأكثر سوادا في إجراءات القوات الأمنية.

وقد روى الصحفيون الذين تم اعتقالهم للمدى أنهم كانوا في وضع مسالم ولم يكونوا يحملون أسلحة وهم من المعروفين على نطاق واسع بالتزامهم وولائهم لوطنهم وللنظام الديمقراطي، ولم يتسببوا بأي استفزاز أو اهانة للقوات التي قامت باعتقالهم ووضعتهم في سيارات عسكرية بعد عملية مخزية من الاعتداء الوحشي عليهم بأخامص البنادق وبالأسلحة المحمولة مع القوة وباللكمات والصفعات.

وأضافوا أن السلوك غير الدستوري للقوات الحكومة والتي يفترض أنها جاءت وليدة عملية انتخابات وطنية ومخاضات عسيرة إنما يعطي بقايا النظام الدكتاتوري البائد وأنصاره من الإرهابيين والقتلة الذين روعوا ارض الرافدين لعقود من الزمن وعاثوا فيها فساداً، يعطيهم ذرائع وحججاً مجانية للطعن في أسس العهد الجديد،

إن محاسبة المسؤولين وعلى رأسهم رئيس الوزراء وقيادة عمليات بغداد والضابط الذي اشرف على تعذيب الصحفيين قائد عمليات الرصافة عبد الكريم العنزي، والقوة العسكرية التي ضربت الصحفيين في الشارع واعتقلتهم في اعتداء يمس جميع المواطنين ويجرحهم أيما جرح، ويعطي الانطباع الواضح بأن القوة الأمنية والعسكرية التي بنيناها على حطام قوى الدكتاتورية أملاً في أن تكون بديلاً وطنيا نفاخر به في احترام حقوق الشعب الذي هو مصدر كل السلطات.

وقد أكد الصحفيون الذين تم الإفراج عنهم بعد حملة كبيرة قامت بها وسائل الإعلام: إننا لا نستجدي حقوقنا من أية سلطة مكلفة برعاية أمور البلاد، إنما نطالب بموقف واضح ونأمل أن يكون سلوك القوة التي قامت بمهاجمة المثقفين المسالمين خطأ وإخلالا يستحق المساءلة. وسنأخذ ردود فعل السلطات التنفيذية إزاء هذا الخرق الخطير على محمل الجد

□ تفاصيل ص٣

اثار العنف الذي استخدم ضد المتظاهرين المسالمين يوم الجمعة

غدا

نص اللقاء الذي اجرته فضائية السومرية مع رئيس مؤسسة المدى فخري كريم مساء الجمعة

البحث عن ٤٠ مليار دولار

لجنة النزاهة تتوعد الفاسدين بغض النظر عن مناصبهم

□ بغداد / ايناس طارق

على الرغم من أن الفساد في العراق لم يكن وليد السنوات الأخيرة، لكن ظاهرة الفساد تفاقمت في السنوات الأخيرة ووجد الفاسدون وسراق المال العام والمرتشين أرضاً خصبة لنمو ورعاية هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد حتى مستقبل العملية السياسية في البلاد.

وقد عرف العراق خلال السنوات السبع الماضية تنامياً خطيراً في الفساد حتى وصل إلى مراتب متقدمة بين الدول الأكثر فساداً على مستوى العالم؟!! ما تسبب بخسائر ماديّة هائلة وصلت لمليارات الدولارات، وهو ما تؤكده العديد من التقارير المحلية والدولية.

تقول النائبة ندى السوداني من ائتلاف دولة القانون لـ(المدى): إن تدقيق ومراقبة المال العام ليس له سقف زمني محدد، وعلى ديوان الرقابة المالية أن يمارس دوره بالشكل المطلوب، وإذا أظهرت الحقائق اختفاء ٤٠ مليار دولار من صندوق تنمية العراق، فكم من المبالغ أهدرت على حساب حاجات المواطن من الخدمات وسواها!

بينما يوضح النائب حبيب الطرفي من الائتلاف الوطني لـ(المدى): أن عمل البرلمان هو الرقابة والتشريع واللذان يكونان من خلال عمل اللجان النيابية التي شكلت الآن للوقوف على فساد الأربع سنوات الماضية التي شهدت ملفات فساد مالي وأداري بشكل كبير جداً، ونعتقد الآن أن الوضع اختلف وهذا ما يلاحظ من خلال إقرار الموازنة الجديدة حيث ألغيت مبالغ المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث. وما شهدت بعض الوزارات مثل الكهرباء والتجارة من سرقات سوف تظهر حقائقها بالتحقيق الحيادي وبعيداً عن أي ضغوطات من أية جهة سياسية كانت.

ويعلق النائب صباح الساعدي من لجنة النزاهة قائلاً: الملفات التي تكشف المتلاعبين والمفسدين للمال العام تفرض محاسبة وإجراءات صارمة لمرتكبيها، وهذا فعلاً ما سوف يحصل بغض النظر عن موقع أي شخص قام بسرقة المال ومهما كان موظفاً صغيراً أم وزيراً، فالجميع يخضع للمحاسبة والتحقيق، لان السارق إذا لم يحاسب سوف يطمع ويسرق أكثر، ولهذا فان لجنة النزاهة للدورة الحالية مصممة على كشف الحقائق للكثير من المسؤولين الذين مع الأسف مازالوا في مراكز تساعدهم على السرقة بشكل اكبر وأكثر من السابق.

□ تفاصيل ص٧

تظاهرات الجمعة بدأت بتوزيع الزهور وانتهت بهراوات ورصاص القوات الأمنية

□ متابعة/ المدى

نزل آلاف العراقيين إلى الشوارع يوم الجمعة للاحتجاج على الفساد ونقص الخدمات الأساسية في "يوم أطلقوا عليه اسم يوم الغضب بأنحاء العراق في استلهام لانتفاضات في العالم العربي.

وتظاهر محتجون في أنحاء مختلفة بالعراق من مدينة كركوك إلى البصرة.

وحمل المئات الأعلام العراقية واللافتات في ساحة التحرير ببغداد والتي فرضت فيها إجراءات أمنية صارمة. ووقفت سيارات الجيش وقوات الأمن في الشوارع المحيطة بالساحة وأغلق جسر الجمهورية القريب بكتل إسمنتية.

وفرض حظر على حركة السيارات في العاصمة بغداد ومدن أخرى وقد بدأت التظاهرة في ساحة التحرير بالأغاني الوطنية والشعارات التي تدعو إلى الإصلاح ومحاربة الفساد وتحسين الخدمات وقد وزع المتظاهرون الورود على القوات الأمنية.

وقالت لينا علي وهي عراقية تبلغ من العمر ٢٧ عاماً ومن أعضاء صفحة دعت للاحتجاج في موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي إن المحتجين نزلوا إلى الشارع من أجل التغيير لتحسين الوضع في العراق وأضافت أن نظام التعليم سيء ونظام الصحة سيء أيضا كما أن تردي الخدمات يتفاقم.

وذكرت أن المياه الصالحة للشرب والكهرباء غير متوفرين وأن البطالة تزيد وقالت إن ذلك قد يدفع الشبان تجاه الأنشطة الإرهابية.

وقالت لينا التي وقفت في ساحة التحرير وحملت باقة ورد إن التظاهرة سلمية وأضافت أنها تريد أن تسمع الحكومة العراقية أصوات المتظاهرين فهي الحكومة التي اختاروها. وأوضحت أن الحكومة يجب أن توفر الخدمات للناس.

وتم الترتيب لتظاهرة يوم الجمعة بشكل أساسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك مثلما فعل شبان في تونس ومصر مما أدى في النهاية إلى الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك

إلا أن القوات الأمنية فقد صعدت من حدة المواجهة مع المتظاهرين، وبعد تأكيدات على احترام حق المتظاهرين بالتعبير عن آرائهم عادت لتعلن منعاً للتجوال الذي امتد من الساعة الثانية عشرة من مساء الخميس إلى الثامنة من صباح أمس السبت بصورة فاجأت الكثيرين بينما كانت متوقعة بالنسبة لآخرين، ويعتقد انه ساهم بتقليص إلى حد كبير أعداد المتظاهرين في ساحة التحرير الجمعة والذين وصل عددهم إلى نحو ستة آلاف فقط.

وانتهت تظاهرة ساحة التحرير قرابة الساعة الخامسة والنصف من مساء الجمعة بعد اندلاع أعمال شغب وصدامات بين القوات الأمنية والمتظاهرين استخدمت فيها الحجارة من قبل المتظاهرين ومضخات المياه والقنابل الصوتية والرصاص الحي في الهواء من قبل القوات الأمنية لتفريق المتظاهرين، التي اعتقلت العديد من الأشخاص بضمنهم ١١ صحفيا وضربت بعض المتظاهرين بالهراوات وبعض الصحفيين أيضا ليتفرق المتظاهرون عائدين إلى منازلهم مشيا كما جاءوا منها.. ولكن بمشاعر غضب أكثر بكثير من التي أتوا بها.

وفي البصرة، أعلن المحافظ شلتاغ عبود عن استقالته رسمياً خلال مؤتمر صحفي عقده في مجلس المحافظة تلبية لمطالب المتظاهرين، في وقت اقتحم عدد من المتظاهرين مبنى المحافظة.

وفي محافظة نينوى، أصيب عدد من المتظاهرين بإطلاق نار من قبل القوات الأمنية، فيما أحرق المتظاهرون عجلة حكومية ورشقوا مبنى المحافظة بالحجارة، فيما شهدت محافظة كركوك، سقوط ١٢ متظاهراً بين قتيل وجريح بنيران قوات الشرطة في قضاء الحويجة جنوب غرب المحافظة، فيما أضرم العشرات من المتظاهرين النار في مقر المجلس البلدي، في وقت أكد شهود عيان أن المتظاهرين حاولوا اقتحام مديرية شرطة القضاء، أما في محافظة صلاح الدين، فقد أصيب خمسة متظاهرين بنيران القوات الأمنية في منطقة سليمان بك جنوب المحافظة، في وقت فرقت القوات الأمنية في محافظة ذي قار المتظاهرين بخراطيم المياه وضربتهم بالهراوات، بعد أن رشق المتظاهرون القوات الأمنية ومجلس المحافظة بالحجارة.

السيستاني يدعو إلى اتخاذ إجراءات بشأن امتيازات المسؤولين

□ بغداد / المدى

أشاد المرجع الديني الأعلى علي السيستاني، أمس السبت، بالتظاهرات التي شهدتها البلاد يوم أمس الأول الجمعة، وحذر من مغبة استمرار الحكومة العراقية على النهج الحالي في إدارة الدولة، ودعاها إلى اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء امتيازات أعضاء مجلس النواب السابقين والحاليين ومجالس المحافظات وكبار المسؤولين والامتناع عن استحداث مناصب حكومية جديدة.

وقال بيان صادر من مكتب المرجع السيستاني إذ تقدّر عالياً أداء المواطنين الأعزاء ممن شاركوا في تظاهرات، يوم أمس الأول الجمعة، بصورة سلمية حضارية ومن لم يشاركوا تحسّباً لمخاطر استغلالها من قبل ذوي المآرب الخاصة. وأضاف البيان أن المرجعية تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة، مبينا أن تلك الإجراءات تتمثل في "تحسين الطاقة الكهربائية ومفردات البطاقة التموينية وتوفير فرص العمل للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة.

□ تفاصيل ص٢

برلمانيون يغادرون البلاد على خلفية الاحتجاجات الجماهيرية

□ بغداد / اياس حسام الساموك

انتقد عدد من المراقبين للشأن السياسي ظاهرة سفر البرلمانيين بالتزامن مع موعد التظاهرات والتي اجتاحت البلاد خلال الأيام القليلة الماضية وتحديدا في يوم الجمعة الخامس والعشرين من شباط، والتي عبر المواطنون عن سخطهم وامتعاضهم مما تقدمه النخب الحاكمة لاسيما إهمالهم لملفات الخدمات والفساد والحريات العامة والتي باتت عصية على الحكومات المتعاقبة لمدة ثمان سنوات.

وتذرع أعضاء مجلس النواب بالعطلة التي أعطيت لهم خلال هذه الفترة، مشددين على أنهم في تواصل تام مع المواطن العراقي حتى وان كانوا خارج الدوام الرسمي، نافين وجود حالات للسفر الجماعي بسبب التظاهرات.

ومن جانبها أصدرت رئاسة البرلمان أمس السبت بيانا حصلت "المدى" على نسخة منه يقضي بتمديد فترة تواجد السادة أعضاء مجلس النواب في المحافظات لغاية الخامس من الشهر المقبل انسجاماً مع المتطلبات الشعبية وبغية الإطلاع على مشاكل المواطنين و العمل على إيجاد الحلول لها، وذلك لإتاحة الفرصة الكاملة أمامهم للاتصال بالمواطنين و التعرف على احتياجاتهم و مطالبهم و تقديم التقرير الخاص بذلك إلى مجلس النواب في السادس من آذار.

من جانبهم أكد إعلاميون أن اغلب السياسيين أغلقوا هواتفهم أو امتنعوا عن الرد خلال هذه الأيام مع عدم معرفتهم بالأسباب خصوصا وان البرامج الانتخابية التي كانوا يحملونها تركز على التواصل مع المواطن العراقي.

احد البرلمانيين والذي أكد في تصريح سابق لـ"المدى" أن رقم هاتفه موجود لدى ابسط المواطنين في مدينته التي تقع جنوب بغداد، مشددا على انه في تواصل كبير مع المواطنين حتى ساعات متأخرة من الليل، حاول محرر "المدى" الاتصال به ولمدة سبع ساعات إلا انه لم يرد على الهاتف ومن ثم قام بغلقه.

وعلى ما يقول القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي فأن التخلص من حالة الحرج التي قد تولدت من خلال إبداء الآراء في التظاهرات التي تشهدها البلاد خلال هذه الأيام قد تكون احد الأسباب التي تجعل من البرلماني يتجنب الأحاديث واللقاءات الصحفية.

وأضاف المطلبي في اتصال هاتفي مع "المدى" أن هنالك تملصا من بعض البرلمانيين في إبداء آرائهم للصحافة بسبب التجاذبات السياسية المعقدة في العملية السياسية ، مؤكدا وجود تبدل جوهري في اراء بعض السياسيين في الفترة الحالية.

وبدوره هاجم القيادي في القائمة العراقية فتاح الشيخ البرلمانيين الذين تركوا العراق خلال هذه الأيام، مشددا على ان اغلبهم يعتبر وجوده في العراق مجرد نزهة له يتركه متى شاء.

ويضيف الشيخ في تصريحات لـ"المدى" أن المسؤول الذي يحظى بأصوات المواطنين عليه أن يتواصل معهم وان يكون قريبا من معاناتهم، وإذا ما تخلى عنهم فأنه يعتبر ناكلا لعراقيته.

وعن عدد البرلمانيين الموجودين حاليا في العراق أكد الشيخ أن أعدادهم لا تتجاوز عدد أصابع اليدين، بعد أن ترك القسم الأكبر منهم البلاد إلى بلدان أخرى، مطالبا في الوقت نفسه الرئاسات الثلاث، الجمهورية، والبرلمان، والوزراء، بالكشف عن أسمائهم كي يعرف الشعب الحقيقة.

الافتتاحية

ديمقراطية المروحيات الترابية

حكومة راحة البال

بقلم / فخري كريم

أنجز العراقيون يوم أمس الأول الجمعة الخامس والعشرين مأثرة أخرى على الطريق نحو آفاق الحرية وتعزيز الديمقراطية التي يرون أنها لا يمكن أن تتحقق إلا باستكمال بناء دولة المؤسسات والحريات وحقوق الإنسان، الدولة المدنية الديمقراطية الوطيدة وان محاولات إجهاضها، لن تأتي من خارجها فحسب، بل من داخلها، حيث تتشكل نزعات الهيمنة والاستئثار والانفراد بالسلطة، وما يرتبط بهذا النزوع، من الميل نحو نوع من "الاستبداد الديمقراطي" بدعوى "حماية النظام" أو كما كان يقال "حماية الثورة"، "والدفاع عن الجماهير" والوقوف بوجه "الثورة المضادة". والشعب يدرك بحسه وتجربته التاريخية، أن هذا الميل ليس إرادياً في كل الأحوال، إنما هو نتاج عرضي لسطوة السلطة وإغراءاتها. وان من شأنه إذا ما تواصل أن يخلق أفضل مناخ للارتداد عن الديمقراطية، أو في الأقل تحجيمها وتشويهها.

لقد استبقت تظاهرات أمس بحملة مثيرة وملفتة،عملت، ربما دون وعي على تشويهها وتصويرها على أنها، إما موجهة من أطراف البعث الصدامي أو مهددة من هؤلاء الصداميين والقاعدة، وقابلة للاختراق من قبلهم.

وكنا ندرك رغم وعينا بمقاصد هؤلاء الأعداء، وسعيهم، أن مثل هذه الدعاوى غير مبررة، بل أنها متهافتة، تنطوي على قيمتين خطيرتين: أولهما تضخيم دور الصداميين وتصويرهم على أنهم قادرون على تحريك الجماهير، وهذا ما يدحضه الواقع جملة وتفصيلا، وثانيهما سوء استخدام هذه الفزاعة كتهمة ضد أية محاولة احتجاجية وضد أي معترض ومحتج، وهذا تجاوز خطير وتعد على كرامات المواطنين وقيمهم وعلى حريتهم في المعارضة والاحتجاج.

لكن التظاهرات التي شهدتها بغداد أثبتت وبالشكل الواضح والأكيد أن الجماهير التي خرجت كانت "مثالاً وعينة" من شعب أصيل ومتحضر وواع في احتجاجه وفي الأساليب التي عبر بها عن هذا الاحتجاج.

فلقد أثبتت الجماهير المتظاهرة أنها أذكى من خصومها الذين أرادوا النيل من صورتها، فكان أن سخرت جموع المتظاهرين جانبا أساسيا من جهد تظاهرهم لتأكيد تبرؤهم من البعث الصدامي والقاعدة وإدانتهم واستنكارهم لفلولهم التي لم تعد تخيف سوى المستفيدين من توظيفها كفزاعة سياسية.

لقد دان المتظاهرون البعث والقاعدة وكانوا واعين لمراقبة أي تحرك وأي شعار، الأمر الذي فرض عليهم حتى التخفيف من سقوف مطالبهم التي قدموها بأكثر الصيغ تهذيباً ورقياً، مؤكدين حرصهم على دولتهم وعلى العملية السياسية بإطارها الديمقراطي الصحيح وعلى تفهم المشكلات التي تواجه السلطات الحالية، وعلى أملهم وثقتهم في أنه ما زالت هناك إمكانية لتجاوز هذه المشكلات والنهوض منها بعراق معافى حر وكريم.

أنجزت تظاهرات ساحة التحرير بالشكل الذي يشّرف المتظاهرين ويفخر به العراق والعراقيون. ولم يكن الكم العددي تعبيرا حقيقيا عن ملايين العراقيين الذين يشاطرون متظاهري ساحة التحرير قناعاتهم واندفاعهم، لولا الإجراءات التعسفية للحد من سعتها، لكن أسلوب التظاهر كان معبرا حقيقيا عن معدن عراقي أصيل، معدن توارى خلف عقود من الحرمان والاضطهاد والجرائم، وبقي ينبض بحياة وغنى وتمدن عكستها الجماهير بأرفع الصور في ساحة التحرير، تاركة الصورة الأخرى، الصورة الوحشية للأساليب التي قابلت حضارة المتظاهرين بهمجية الاعتداء عليهم والنيل من كرامتهم ومن نبل أهدافهم الوطنية العظيمة.

إن اللجوء إلى منع حركة العجلات، وبما منع آلاف المتظاهرين من الوصول إلى مكان التظاهرة لم يكن إجراءً امنيا احترازياً فحسب، كما ساقتها الحكومة، بل كان وسيلة أخرى، أضيفت إلى وسيلة التهديد بالصداميين والقاعدة، لمنع التظاهرة أو تحجيمها، كما أن الإجراءات التعسفية التي استخدمت ضد المتظاهرين والاعتداء عليهم، سواء بالضرب أو بالكلمات النابية أو بالاعتقالات التي طالت عددا كبيرا من الناشطين والإعلاميين أو باستخدام الرصاص الحي وخراطيم الماء وسوء استخدام المروحيات ومنع وسائل الإعلام من العمل، كلها كانت إجراءات أرادت التخويف والتهديد والتلويح بإمكانية اللجوء إلى أساليب السلطة المنافية للديمقراطية التي "ندعي" الامتثال لقواعدها في العراق الجديد في قمع الاحتجاجات والمحتجين!

كل هذا يفرض أن نبحث عن الصداميين وعن القاعدة وإجرامهما في مكان آخر وليس بين صفوف متظاهري ساحة التحرير..إن الذي لم يتردد في مواجهة مواطنين أبرياء وعُزّل إلا من كلمات راقية للتعبير عن احتجاجهم، والذي لا يتورع في استخدام كل ترسانة الجيش والشرطة في مواجهة أول تظاهرة سلمية وحضارية... هو من عليه البحث بين أدواته ووسائله عما هو مثير للشك والريبة.. وكان من مظاهر هذا السلوك إطلاق سيارات الأمن والمخابرات وهمرات الجيش في الشوارع لمطاردة واعتقال إعلاميين وناشطين شرفاء لا ذنب لهم سوى أنهم يعترضون ويحتجون بما يجب أن يكون عليه الاحتجاج في دولة ديمقراطية تحترم مواطنيها ويحبها هؤلاء المواطنون.

إن مجلس النواب مطالب، وفي أول لقاء له، بمساءلة أجهزة الحكومة التي جرى استخدامها بتعسف ضد المواطنين، لكون هذا لا يشكل اعتداء على متظاهري يوم الجمعة حسب، وإنما يشكل جرس إنذار لما يجب أن نتحسب منه في التعامل مع أية معارضة سلمية من قبل سلطة انطوى سلوكها في أول رد فعل لها، على الارتياب والقلق على مستقبل ديمقراطيتنا. كما أن النواب مطالبون بالتحقيق في الأداء المخجل، مهنياً وأخلاقياً، لشبكة الإعلام الممولة من المال العام، وانحيازها الفاضح ضد إرادة الشعب الذي يمولها. هذه الشبكة التي يديرها أمناء يفضلون الأكل مع السلطة ويوجبون الصلاة مع الشعب، مضحين بذلك بالوسائل الإعلامية التي يحركونها وبجهود الإعلاميين العاملين فيها والذين لا ينبغي أن يطول سكوتهم على هذا الوضع الرديء.

يوم الجمعة، وفي ساحة التحرير كنا أمام عقليتين، وكنا أمام أسلوبين، وأمام إرادتين، ومن حسن حظ الأقدار أن شعبنا استيقظ، واسترد زمام المبادرة، وكوّن لنفسه "مرجعيته" الخلاقة، المتمثلة بإرادته ومصالحه وحقه في الحياة، وهذا تأكيد على أن إرادة الشعوب هي الأبقى. وهو ما ينبغي أن يتعظ منه كثيرون يرون، أن ساحة التحرير ما هي إلا مكانٌ لإطلاق الهتافات وعرض الشعارات "الكلام المجرد"، يمكن إنهاؤه كما بالأمس، بجيش من الهراوات وخراطيم المياه والمروحيات التي تذر الرماد في العيون، وينسى من لا يريد الانتباه إلى عمق الظاهرة الجديدة، إن مظاهرة الجمعة كانت لقاعدة النظام الديمقراطي وأنصاره الذين اكتفوا بالتعبير الغاضب أحياناً عن تذمرهم وعدم رضاهم، دون أن يسيء لنبل مقاصدهم وسلكوهم الحضاري، خروج أفراد "تعرف الحكومة هويتهم السياسية عن السلوك المتحضر"، لكن هذا أيضاً لم يكن يستدعي هذا الهجوم الذي أوحى للمراقبين، كما انه مواجهة في حرب عصابات.

لقد أحسن السيد رئيس الوزراء في توصيف "حضارية المظاهرة ووطنيتها"، لكنه لم يصب الحقيقة، وهو يعرض لوقائع مواجهتها من قبل قواته.

ملاحظة أخيرة،..

أنها المرة الأولى التي توضع فيها القوات المسلحة، وليس قوى مكافحة الشغب، في مواجهة مواطنين محتجين عزّل، وآمل ألا تسجل كمأثرة وسابقة للحكومة في أول عهدها، قابلة للتكرار!